تستهدف تطوير كوادرها الفنية والإدارية والنهوض بمستوى الأداء

هيئة البيئة وقعت مذكرة تفاهم مع المعهد العربي للتخطيط

الطرفان يتبادلان المذكرة عقب توقيعها

أعضاء الهيئة في لقطة جماعية

وقعت الهيئة العامة للبيئة مع المعهد العربي للتخطيط اليوم مذكرة تفاهم تستهدف تطوير كوادرها الفنية والادارية والنهوض بمستوى الأداء في اجهزتها العاملة وتطوير سياساتها والارتقاء في مجال العمل المؤسسي.

وقالت المدير العام للهيئة بالوكالة رجاء البصيري لـ«كونا» أمس، ان الهيئة وقعت المذكرة سعيا للنهوض بمستوى الاداء في اجهزتها والارتقاء المؤسسي مبينة ان المذكرة تؤسس الشراكة بين الجانبين.

واوضحت البصيري ان هذه الشراكة تهدف الى اعداد المعهد لبرامج تدريبية وتنفيذها وتقديم الخدمات الاستشارية وعقد عدد من حلقات النقاش وورش العمل لصالح الهيئة من خلال تقديم سلسلة متنوعة من البرامج التدريبية المتخصصة التي تصقل قدرات وكفاءة متخذي القرار والادارة الوسطى وموظفي الهيئة.

واضافت ان الهيئة تضع اولوية للمنظمات والجهات الرسمية في اختيارها للبرامج التدريبية لما تحويه هذه المنظمات سواء كانت اقليمية او دولية من كفاءات وبرامج تدريبية قادرة على تفهم الظروف المحلية لكل دولة.

وقالت ان توقيع المذكرة يأتي استجابة للتحديات التنموية الانية والمستقبلية وتقديم خدمات استشارية مهنية بغرض صياغة استراتيجيات تنموية عامة وقطاعية تهدف الى ايجاد حلول مبتكرة للتحديات التنموية التي يواجهها صناع القرار.

واعربت عن تطلعها الى علاقة طويلة الامد مع المعهد للاستفادة من خبراته في مجال التدريب وتنمية القدرات لدى الكوادر العاملة وتحسين انتاجية عملهم وتطويرها وتوجيه الدعم الفني لأنشطة التدريب التي تقوم بها الهيئة وذلك من خلال الاستعانة بالمناهج العلمية المتوفرة لدى المعهد.

وذكرت ان وفد المعهد قام بجولة في مركز الرقابة والتفتيش والطوارئ البيئية حيث اطلع على نظام المعلومات البيئية ومايحويه من خرائط ومعلومات بيئية تساهم في توفير ارضية لمتخذي القرار والباحثين.

لتنمية وصقل مهارات وقدرات الإشرافيين

ديوان المحاسبة اختتم برنامجي «مرسوم قانون الشركات» و«إدارة الأداء الوظيفي»

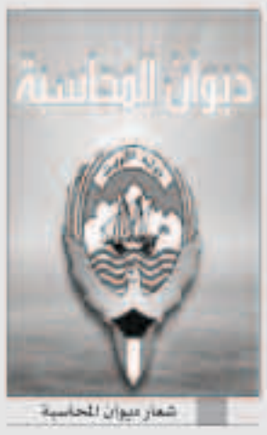

شعار ديوان المحاسبة

اختتم ديوان المحاسبة برنامجين تعريفيين الأول بعنوان «إدارة الأداء الوظيفي» والثاني بعنوان «مرسوم بقانون رقم «25» لسنة «2012» بشأن قانون الشركات».

استهدف البرنامج الأول «إدارة الأداء الوظيفي» تنمية وصقل مهارات وقدرات الإشرافيين في مجال إدارة أداء مرؤوسيهم من خلال اشتراكهم في مختبرات متخصصة ومناقشات مفتوحة ودراسة حالات عملية تمكن الإشرافي من اختيار وتتبع النمط القيادي المناسب لكل مرؤوس، بالإضافة إلى تحفيز المرؤوس من خلال اشراكه في وضع معدلات اداء تعكس أهداف ومحتوى ومجالات أعماله، وتمكين الاشرافيين من مراقبة ومتابعة وتقييم أداء المرؤوسين وتصميم أداة تقييم فعالة لمعالجة أي قصور.

وتطرق البرنامج إلى كيفية اختيار واتباع النمط القيادي المناسب لكل مرؤوس وبما يلائم مستوى نضجه الوظيفي، وشرح تفصيليا عملية مراقبة ومتابعة وتقييم أداء المرؤوسين بما يكفل اكتشاف مواطن القوة والضعف في الأداء، كما تناول تصميم وإدارة مقابلة تقييم اداء فعالة مع المرؤوسين لمعالجة أي قصور.

وناقش البرنامج الموجه لفئة الاشرافيين ومن في مستواهم مسألة تحديد المداخل المناسبة لتحسين أداء المرؤوسين واتباع الخطوات العلمية لحل المشكلات وتحسين الأداء، بالإضافة إلى التفويض الفعال للمرؤوسين.

اما البرنامج الثاني «مرسوم بقانون رقم «25» لسنة «2012» بشأن قانون الشركات» والموجه لكافة فئات المدققين في جميع قطاعات الديوان فاستهدف تعريف المشاركين مرسوم بقانون رقم «25» لسنة «2012» بشأن قانون الشركات.

واستعرض نظرة عامة على أبواب القانون، وقم شرح تفصيلي لمواد القانون وعلاقة القانون الجديد بنظم الحوكمة، كما أوضح الفرق بين القانون رقم «15» لسنة «1960» وتعديلاته والقانون الجديد.

تحافظ على سلامة الأحياء والبيئة وتتوافق مع القوانين الدولية

باحثان علميان يؤكدان ضرورة التخلص من النفايات المشعة بطريقة صحيحة

أكد باحثان علميان كويتيان ضرورة التخلص من النفايات المشعة بطريقة صحيحة تحافظ على سلامة الاحياء والبيئة وتتوافق مع القوانين الدولية لتقليل خطورتها وتفادي التحديات الصحية للتقنيات الحديثة في التخلص منها وحماية المنشآت التي تحتويها.

واوضح الباحثان اللذان يعملان في مركز ابحاث الطاقة والبناء بمعهد الكويت للابحاث العلمية في لقاءين متفرقين لـ «كونا» أمس ان للاشعاعات والنفايات الصلبة انواعا مختلفة ومصادر عدة وطرقا خاصة في كيفية التعامل معها خصوصا انها تنتج عن عوامل طبيعية او تكنولوجيا الطاقة النووية. وافادا بانهما حرصا على القاء محاضرات علمية عدة حول «النفايات المشعة .. مصادرها وطرق التخلص منها» لطلبة قسم الهندسة الميكانيكية في الكلية الاسترالية انطلاقا من الحرص المعهد على المساهمة في توعية المجتمع وتثقيف الطلبة في المجالات العلمية المتخصصة وتحقيق اهدافه للنهوض بالبحث العلمي وتوعية النشء.

وذكرا ان المعهد والكلية الاسترالية بصدد توطيد التعاون المستقبلي عبر المزيد من المحاضرات والزيارات التي تهدف الى تعزيز التعاون العلمي والبحثي والتقني بين الطرفين لخدمة المجتمع مؤكدين ايجابية ذلك التعاون الذي سيعود بالنفع على الشريحة المستهدفة ويلبي احتياجات واهداف المعهد.

من جهته عزا الدكتور المهندس ناصر الصايغ ظهور النفايات المشعة الى استخدامات التكنولوجية النووية حول العالم في مجال انتاج الطاقة النووية والاستخدام السلمي في مجالات الطب والدواء وغيرها من التطبيقات مبينا ان تلك النفايات تصنف حسب درجة الاشعاع التي تنتجها الى نفايات ذات درجة اشعاع قليلة جدا وقليلة ومتوسطة وعالية وفي اخطر انواعها.

واعتبر الصايغ ان للاشعاعات المختلفة انواعا ناتجة من المحطات النووية والتطبيقات النووية الاخرى مبينا انه اذا كان نوع الاشعاع «ألفا» فان الورق وجلد الانسان يستطيع صده اما اذا كان نوع الإشعاع «بيتا» فيمكن تجنب الضرر باستخدام مادة الالمنيوم واذا كان الاشعاع «غاما» نتجنبه باستخدام مادة الرصاص.

واضاف انه من خلال عملية الانشطار النووية والسلسلة الانشطارية والمقارنة بين الانواع المختلفة للطاقة من نفط وفحم ويورانيوم تبين ان 150 طنا من اليورانيوم تعادل مليوني طن من الفحم وعشرة ملايين برميل من النفط لانتاج 1000 ميغا واط من الكهرباء.

من جانبه قال الدكتور بسام شحيبر ان النفايات ذات درجة الاشعاع المتوسطة والعالية تنتج فقط من المحطات النووية في التطبيقات السلمية لتلك التكنولوجيا مبينا ان النفايات ذات الاشعاع العالي يصاحبها انتاج حرارة عالية جدا مما يضطر الى وضعها في احواض تحتوي على ماء و مادة «البورون» لتبريدها وامتصاص اشعاعاتها قبل التعامل معها.

- الصايغ: ظهور النفايات المشعة سببها استخدامات التكنولوجيا النووية حول العالم في مجال إنتاج الطاقة
- شحيبر: نسبة النفايات ذات الإشعاع العالي تشكل أقل من 0.1 في المئة عالمياً

تشمل الارشفة الكاملة للمعلومات والإجراءات الإلكترونية

«البيئة» تعلن دخول أنظمتها الإلكترونية مرحلة التكامل قريبا

المعز بالله فضل

أعلن مدير إدارة نظم المعلومات في الهيئة العامة للبيئة المعتز بالله فضل ان الهيئة ستدخل قريبا مرحلة تكامل انظمتها الالكترونية ما بين الارشفة الكاملة للمعلومات والاجراءات الالكترونية والتي دخلت بشكل فعلي في المرحلة الثانية من خطة تطويرها.

وقال فضل لـ (كونا) امس ان نظام الارشفة الالكترونية الجديد سيساهم بشكل كبير في تخفيض الاستخدام الورقي وسيتيح الرجوع للمعلومات المطلوبة والتعامل معها بشكل سلس ما يجعله نظاما صديقا للبيئة مضيفا ان ذلك يؤسس لبيئة عمل توفر الاتصال المستمر بين العاملين حتى في حالة اتساع نطاق اعمالهم.

وذكر ان هذا النظام جاء بعد دراسة مستفيضة لاحتياجات ادارات الهيئة وخصوصا الفنية منها الى جانب المشاريع القائمة التي تشرف عليها هيئة البيئة وذلك لاعطاء الفنيين والعاملين بمشاريع الهيئة نظاما يخدم حاجتهم السريعة للحصول على المعلومات او استرجاعها بشكل يوفر انسيابية اكثر في العمل.

واوضح ان توفير المعلومات بشكل سريع وتقليل الاستخدام الورقي يعد من اهم الاستراتيجيات التي يضعهما مركز نظم المعلومات بالهيئة عند التخطيط لاي عملية تطوير مؤكدا قرب تدشين هذا النظام الذي يأتي متوازيا مع دخول الهيئة بالمرحلة الثانية لتطوير نظام الاجراءات الالكترونية والتي احدثت منذ بدء العمل في يناير الماضي انخفاضا كبيرا في الاستخدام الورقي في الاجراءات الادارية.

واشار الى نسبة ذلك الانخفاض التي وصلت الى مايقارب 80 في المئة من الاوراق التي كانت تستهلك في الاجراءات الادارية حيث تم الاستغناء عنها بعد بدء العمل بها الكترونيا مبينا ان المرحلة الاولى شملت 13 اجراء الكترونيا وتضمنت اكثر الاجراءات استخداما لدى موظفي الهيئة واكثرها استهلاكا للورق.

وافاد بان نظام الاجراءات الالكترونية حظي بالقبال كبير على استخدامه من قبل موظفي الهيئة حيث قام بتسهيل الاجراءات والاسراع فيها ما ادى الى سرعة الانتقال للمرحلة الثانية من تطوير النظام والتي تضمنت 35 اجراء اداريا تم وقف العمل بهم ورقيا بشكل نهائي كما ستشهد الفترة المقبلة تدشين المرحلة الثالثة من النظام بعد التقييم الكامل للمرحلة الثانية.

وقال ان تكامل نظامي الارشفة والاجراءات الالكترونية كان يشكل تحديا كبيرا للمركز من اجل تقديم نموذج عملي لنظام الكتروني صديق للبيئة مبينا استعداد الهيئة لتقديم المساعدة والاستشارة لاي جهة ترغب بعمل نظام مماثل تشجيعا منها على تقليل الاستخدام الورقي وعلى اعادة هيكلة الاجراءات الادارية الكترونيا لتوفير حلول تقنية مواكبة للتطور التكنولوجي الحالي.

- فضل: نظام الأرشفة الإلكترونية الجديد سيساهم بشكل كبير في تخفيض الاستخدام الورقي
- الحوسبة تؤسس لبيئة عمل توفر الاتصال المستمر بين العاملين حتى في حالة اتساع نطاق أعمالهم

أكد حاجتها إلى وضع آلية متكاملة لإدارتها وإعادة إصلاحها

العوضي يؤكد انتشار بعض مظاهر التدهور البيولوجي والطبيعي للأراضي الصحراوية في البلاد

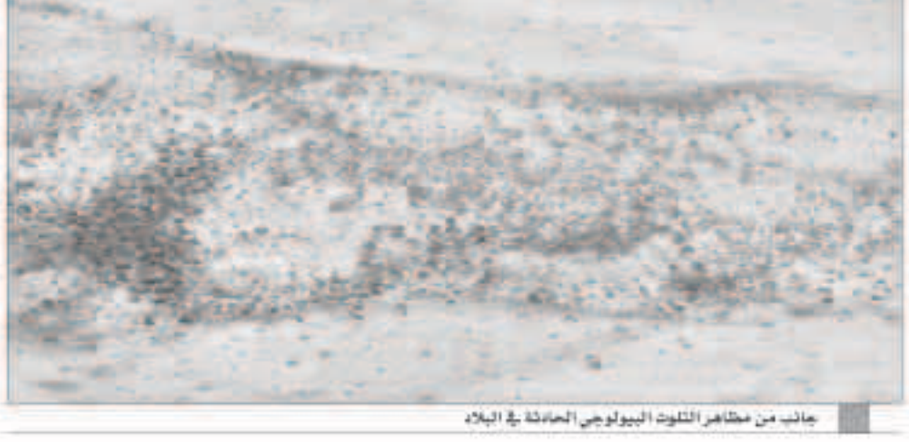
جانب من مظاهر التلوث البيولوجي الحادثة في البلاد

أكد باحث بيئي انتشار مظاهر للتدهور البيولوجي والطبيعي للاراضي الكويتية تحتاج الى وضع الية متكاملة لادارة البيئة الصحراوية في البلاد واعداد خطط عمل لمراقبة المواقع المتدهورة واعادة اصلاحها وادارتها بشكل جيد.

وقال عضو الجمعية الكويتية لحماية البيئة الدكتور جاسم العوضي لـ«كونا» أمس ان هناك دراسات حقلية لمظاهر تدهور عدة للاراضي والتي اثبتت «اننا بحاجة الى وضع الية متكاملة لادارتها وخططا لاصلاحها بطريقة تضمن حماية مكوناتها الطبيعية».

واضاف ان مظاهر التدهور البيولوجي التي تشهدها الاراضي الكويتية تتمثل في تدهور الغطاء النباتي واختفاء النباتات ذات القيمة الرعوية واحلالها بنباتات شوكية قليلة الفائدة.

واوضح ان مظاهر التدهور الطبيعي تتمثل في انجراف التربة مائيا وريحيا في بعض المناطق وتصلب وانضغاط الجزء العلوي منها في مناطق اخرى وتملح التربة وارتفاع مناسيب المياه الجوفية بالاراضي الزراعية.

وافاد بان هناك دراسات حقلية قام بها معهد الكويت للابحاث العلمية خلال الفترة التي اعقبت التحرير في هذا الشان وذلك في مناطق متفرقة في صحراء الكويت خصوصا التي تزخر بانشطة بشرية مكثفة او التي تقترب من المدن والتجمعات البشرية او المساحات التي كانت مسرحا للعمليات الحربية مثل سفوح جال الزور بمنطقة شمال غرب الجهراء والصليبية وير مشرف وام العيش.

وقال العوضي ان مظاهر تدهور الاراضي تتجسد في التصلب السطحي حيث تتكون قشرة شديدة التماسك في الجزء العلوي من التربة تعمل عائقا يمنع جذور النباتات من الاختراق كما لا تسمح هذه القشرة الصلبة بتسرب مياه الامطار في جوف التربة ما يعني جفاف وذبول الغطاء النباتي.

وذكر ان تلك الظاهر تتجسد ايضا بعمليات الانجراف المائي للتربة في الاودية وسفوح التلال مثل مناطق جال الزور بالجزء الشمالي الشرقي من البلاد وحوض وادي الباطن في الجزء الجنوبي الغربي كما ان ظاهرة الانجراف الريحي للتربة تعتبر من ابرز مؤشرات تدهور الاراضي في الكويت.

واوضح ان زيادة اعداد السكان في الاعوام المقبلة وما يرتبط بها من زيادة ملحوظة في الضغط البشري على موارد البيئة الصحراوية سيؤدي الى اتساع رقعة الاراضي المتدهورة وقد يصعب معالجته والسيطرة عليه.

وقال ان ذلك يتطلب ضرورة قيام الجهات البحثية والتنفيذية المسؤولة عن ادارة البيئة الصحراوية بوضع استراتيجيات واضحة وخطط طموحة لاستخدامات الاراضي واعادة تاهيل المناطق المتدهورة وتنمية التنوع البيولوجي وتطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءة وتحسين امكانات الموارد الطبيعية.

ولفت الى ان اعادة تاهيل واصلاح البيئة الصحراوية من جراء الغزو العراقي وما ترتب عليها من الممارسات البشرية غير المتوازنة تتطلب تقييما شاملا لعناصر البيئة الصحراوية من تربة ومياه وغطاء نباتي وتستدعي اعادة النظر في البرامج الحالية لاستغلال المناطق الصحراوية.

وحول الالية المتكاملة لادارة البيئة الصحراوية بالكويت قال العوضي انها لابد ان تركز على استخدام التكنولوجيا المتطورة في برامج رصد ومراقبة مظاهر تدهور الاراضي واعداد قواعد بيانات حديثة عن موارد البيئة الصحراوية وادارة المراعي والحفاظ على الغطاء النباتي وتنمية التنوع البيولوجي.

واضاف ان تلك الالية يجب ان تركز ايضا على رفع كفاءة وتحسين امكانات التربة والاستفادة الكاملة من مياه الامطار والسيول في برامج تثبيت الرمال وتنمية الغطاء النباتي ووقاية الاهداف الحيوية من زحف وتراكم الرمال والتوسع في عمليات التشجير والتدريب والبحث العلمي.

واشار الى ضرورة اصدار التشريعات البيئية التي تكفل الادارة الرشيدة للموارد الطبيعية والاستخدامات المناسبة للاراضي مع تنمية الوعي البيئي والتعاون اقليميا ومحليا بين المؤسسات التنفيذية والبحثية والاكاديمية ذات العلاقة بقضايا التصحر وتدهور الاراضي واستخداماتها وما يرتبط بها من الامور التي يجب تضمنها الالية.

واوضح ان المراجع العلمية ومصادر المعلومات وقواعد البيانات المتاحة تفتقر الى الخلفية العلمية المتكاملة عن مظاهر التدهور حيث بات اعداد دراسة عن المظاهر العامة لهذه المشكلة امرا ضروريا ومطلبا اساسيا لا يمكن الاستغناء عنه في حالة البدء في برامج اعادة تاهيل واصلاح تلك الاراضي.

واقاد العوضي بان الدراسات الحالية والمتفرقة تعطي معلومات اولية لفهم خطورة المشكلة واثارها البيئية الناتجة عن الانشطة البشرية والعسكرية موصيا بوضع خطط عمل لاعادة الاصلاح من اجل ادارة جيدة ومراقبة مواقع التدهور في الكويت بشرط مراعاة برنامجين اساسيين متعلقين بالتربة.

وقال ان البرنامجين هما «معالجة التربة المنضغطة للحصول على النتائج البيئية الايجابية» من خلال زيادة معدل تسرب مياه المطر في التربة والحد من معدل التعرية في التربة وتحسين الغطاء النباتي وتوالد الحيوانات البرية و«دعم الغطاء النباتي للحصول على العوائد البيئية» من خلال تثبيت التربة والحد من العواصف الرملية والانجراف المائي وزيادة معدلات تسرب الماء وتحسين الحياة البرية.

وذكر ان اي خطة تهدف الى تنفيذ اجراءات طويلة المدى لتحسين النوعية البيئية لصحراء الكويت والحد من مشكلة الرمال الزاحفة بها وانجراف التربة ريحيا ومائيا يجب ان تشمل تقييما دقيقا وشاملا للوضع الراهن لكل العناصر البيئية لصحراء الكويت.

- مظاهر التدهور البيولوجي تتمثل في تدهور الغطاء النباتي واختفاء النباتات ذات القيمة الرعوية
- انجراف التربة مائيا وريحيا في بعض المناطق وتصلب وانضغاط الجزء العلوي منها في مناطق أخرى